مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

حماد: على الحكومة حسم زيادة رواتب الموظفين الشهر المقبل

أكد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق سعدون حماد على ضرورة إعادة دراسة سلم الرواتب للكويتيين العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتقرير زيادة ملائمة لهم تنفيذا للقانون الذي ينص على ان تقوم الحكومة بمراجعة الرواتب كل ثلاث سنوات.

وقال حماد في تصريح صحافي ان الرواتب والأجور ستكون من ضمن أولويات برنامجه الانتخابي لسد أوجه القصور والخلل الحاصل الآن في سلم الرواتب الحالي اثر تخبط الاجهزة المعنية وعدم تطبيق القانون خصوصا بالنسبة للعاملين الذين لم يحصلوا على كوادر مشيرا الى انه بات من الواجب على الحكومة ان تبادر الآن بتقرير زيادات مناسبة لجميع العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص فضلا عن إعطاء المتقاعدين نصيب من هذه الزيادات مراعاة لحالة التضخم الحاصلة وتخفيفا للأعباء المعيشية على المواطنين مبينا انه كان من المقرر ان تتم زيادة رواتب كافة الموظفين وخصوصا ممن لم يحصلوا على كوادر قبل فترة ولكن حل مجلس الأمة حال دون اقرار وتقديم هذه الزيادة التي تعتبر مستحقة للموظفين.

وأضاف حماد: المشكلة ان الحكومة لا تبادر الا بعد الضغط وتنظيم الاعتصامات والاضرابات وهي حق للمتضررين ونحن ندعمها دون شك معربا عن امله في أن تعي الحكومة جيدا هذه المسألة وتراعي مصلحة المواطنين بدلا من منح الهبات الى الدول الخارجية.

وأشار الى ان الحكومة عليها مسؤولية كبيرة وعليها ان تبادر وتدرس كل رواتب الموظفين وتقارنها بسلم رواتب الدول المجاورة لتعرف الخلل التي وقعت فيه لافتا الى انها كانت قد اعلنت قبل حل مجلس الأمة بأنها بصدد اعداد دراسة لزيادة الرواتب، ولكن حتى الآن نحن بانتظار هذه الزيادة التي تعتبر حقا مقررا للموظفين حسب القانون مشددا على ضرورة انصاف الموظفين لتغطية اعبائهم المعيشية في هيمنة حفنة من التجار على الاقتصاد في البلد.

سعدون حماد

الهاشم: العمل الجاد والإنجاز حلم الجميع

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة صفاء الهاشم ان العمل الجاد للمرحلة القادمة والإنجاز للسلطتين هو مطلب وحلم للجميع سواء للحكومة أو للمواطن. فالمواطن قد وصل لحالة الملل من الجدل العقيم السابق، وقلة الإنجاز، وكم التحسر على أمور تجمدت في مكانها، وهدر كبير في طاقات الدولة سواء البشرية أو المالية.

صفاء الهاشم

وأضافت ان ذلك النهج الجديد للتعامل مع المستجدات المستقبلية يجب ان يعيه الطرفان، الحكومة ومجلس الأمة حتى نستطيع ان نصل إلى بر الأمان ويحس المواطن بإنجاز بسيط وفوري. وبالتأكيد هذا ما سيمتص غضبه! وعلى الحكومة تدارك الأمر طالما القوانين الكثيرة شرعت وموجودة لديهم في الادراج، مبينة ان الخطة التنموية أصيبت في مقتل بسبب احتقانات وصراعات وهدر لكوادر غير مدروسة، كما ارهقت الميزانية مرهقة من بند الرواتب فقط ودعم الكهرباء والماء والغاز الذي يصل الى 4 مليارات دينار. وزادت: الأمل قادم بروح تعاون جديدة، بتشكيل برلماني جديد وعقول جديدة عازمة للعمل وليست مؤزمة؟ بتشكيل حكومي فني عالي المهنية وألا يدخل بينهم عناصر مثيرة للفتنة تفضل مصالحها الشخصية على مصلحة البلد. وأكدت ان بلدنا طيب وجميل وثري بأهله وماله، فلنحافظ عليه ونبقي روح التفاؤل متقدة لينعم أهله بخيره ويعملون صالحا.

الجيماز: الوحدة الوطنية هي مستقبل الكويت

أكد مرشح الدائرة الثانية ناصر الجيماز اهمية العمل النيابي ضمن دائرة واحدة للشعب الكويتي وهي الوحدة الوطنية وتلاحم الجميع لإيصال هموم ومطالب الشعب الى داخل مجلس الأمة المقبل بكل شفافية وإخلاص. وأفاد الجيماز بأن هم كل كويتي هو الحفاظ على الوحدة الوطنية وان تبقى في المستقبل البعيد بفضل الآراء التي تخدم مصلحة الكويت أولا دون التفريق بين مواطن وآخر الا بالعمل في حب الكويت. وذكر الجيماز ان التعايش الموجود حاليا في الكويت هو الأساس بين ابناء الشعب الواحد دون التشكيك بإخلاص أي احد، لافتا الى ان العمل يجب ان يكون لصالح المستقبل لبناء أفضل الحياة للمواطن تحت راية الوحدة والتآخي والتعاون فداء للكويت. ودعا الجيماز الى ضرورة تشجيع الشباب وايصال صوتهم الى مجلس الأمة والاهتمام بمتطلباتهم لأنهم الثروة الحقيقية للكويت لبناء كويت القوة والتعاون والاستمرار. وأشاد بدور الاعضاء السابقين في المجالس المتعددة منذ بدء العمل البرلماني في الكويت حتى الآن موجها انتقاده لكل من ساهم في الدخول الى المجلس واحداث الفوضى، لأن الحياة النيابية لا تبنى على التكسير والفوضى بل على التعاون وسماع كل آراء المواطنين. متمنيا التوفيق لكل المرشحين على ان يصل الأفضل والأنسب للمجلس المقبل.

ناصر الجيماز

بمناسبة تسلم أول مستفيدة مبلغ القرض الإسكاني للمرأة

دشتي: سنستمر في المطالبة لتعزيز المرأة بالمراكز القيادية

اعتبرت المرشحة عن الدائرة الثالثة النائب السابق د.رولا دشتي أن إنجاز القانون المتعلق بالقرض الإسكاني للكويتية المطلقة والأرملة وغير المتزوجة والمتزوجة من غير كويتي، يعتبر الخطوة الأولى في المساهمة باستقرار الأسر الكويتية.

وبمناسبة تسلم أول مستفيدة مبلغ القرض الإسكاني، تمنت دشتي في تصريح صحافي على بنك التسليف والادخار تعديل اللوائح وفق ما تضمنته رؤية مشرع القانون من أجل زيادة القرض ليبلغ 70 ألف دينار، لتوفير السكن الملائم وتخفيف الضغوط على المرأة، خاصة بعدما أقرت زيادة رأس مال بنك التسليف إلى 500 مليون دينار لتغطية تكلفة قانون إسكان المرأة.

وأضافت دشتي أن جهودا كبيرة بذلت من قبل مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسائية والناشطات في الحقل الاجتماعي للحد من التمييز ضد المرأة ورفع المعاناة عنها، لتحقيق الحياة الكريمة. ولاتزال مسيرة النضال مستمرة في ظل التحديات لتعزيز دور المرأة الفعال وأثره الإيجابي، وبالأخص تعزيز مشاركتها في المراكز القيادية على الرغم من رفض غالبية أعضاء مجلس الأمة دفع النساء ذوات الخبرات والكفاءات ليتبوأن المراكز القيادية، علما أن النجاحات الكثيرة التي حققتها المرأة الكويتية محليا ودوليا في الميادين المختلفة، تركت أثرا طيبا ومشرفا.

وأكدت دشتي استكمال هذه المسيرة إلى أن يتم إنجاز المطالب المحقة، معربة عن اعتزازها بأنها استطاعت أن تفي بالوعد الذي قطعته فيما خص الصندوق الإسكاني للكويتيات المطلقات والأرامل وغير المتزوجات والمتزوجات من غير كويتيين، آملة أن يتم إنجاز القانون الخاص بالعنف الأسري لترتقي الحياة الأسرية إلى المستوى اللائق بالمرأة الكويتية.

● مريم بندق

د.رولا دشتي

ذكرى الرشيدي في إعلان ترشيحها بـ «الرابعة»: الفساد استشرى.. والمال العام هو الضحية

أكدت المحامية ذكرى الرشيدي أن الفساد استشرى الى حد لا يمكن السكوت عليه، مشيرة الى أن المال العام كان ضحية هذا الفساد، وهو أمر يمس كل كويتي، بل يمس مستقبل أبنائه وأحفاده، فلا يمكن لأمة أن ترقى والفساد فيها يزكم الأنوف ويقع تحت الابصار فتشمئز منه النفوس.

وقالت الرشيدي في تصريح أعلنت فيه عن ترشيحها لانتخابات مجلس الأمة في الدائرة الرابعة «من أجل الوقوف في وجه الفساد والاصلاح والبناء رشحت نفسي»، مضيفة: حبي لوطني يجعلني أشعر بالأسى لما آلت اليه الاحوال من خلافات وصراعات واضطرابات خرجت بوطننا عن معنى الاستقرار الذي هو ضرورة للرقي والتقدم والذي هو أساس للبناء والرفعة.

وأضافت الرشيدي: وإن كانت الديموقراطية هي حكم الأغلبية، إلا أنها الوسيلة التي تكفل لكل مواطن التعبير عن رأيه سواء في مشاكله الخاصة أو المشاكل العامة، وان تستجيب الحكومة لرأي تلك الاغلبية، فتلك هي الديموقراطية المعروفة.

واستدركت الرشيدي: ولكن ما نراه في بلدنا ان الديموقراطية المعمول بها هي ديموقراطية عرجاء، فالشعب يتكلم ويطلب ولا يرى آذانا صاغية من الحكومة، ولا نظرة من القائمين على الأمر راضية، حتى أصبح الشعب في واد والحكومة في غيره، ومجلس الأمّة في شؤونه ومصالحه.

وأكدت الرشيدي: ان حبي لوطني يجعلني أحرص دائما على المناداة بالديموقراطية الكاملة لانها هي سبيل الرقي، وتعبر عن رأي الغالبية في الأمة، لأنها تمكن الأمة من التعبير عن رأيها واختيار مستقبلها، ولكن الديموقراطية شيء واستغلال حرية التعبير في المساس بأشخاص بأعينهم أو في تصفية حسابات شخصية هو أمر يخرج بالديموقراطية عن هدفها، ويتجاوز بها تحقيق الغاية منها، فالديموقراطية تعني احترام العمل والقائمين عليه، فإن أصابوا أيدناهم وإن أخطأوا انتقدناهم وحاسبناهم.

وتابعت الرشيدي: أنا على يقين من أن كل كويتي حريص على مستقبل بلده هو حريص أيضا على التغيير والتجديد والإصلاح وغلق أبواب الفساد وبناء الدولة والعمل على تنمية مواردها، والارتقاء باقتصادها ورفعة مكانتها الدولية واللحاق بالعالم الاول، وأنا أعاهد وطني ودائرتي على أن أعمل جاهدة على تحقيق كل ما سيكون ببرنامجي الانتخابي الذي سأعلن عنه، وكلي عزم وإصرار على العمل من أجل بلدي وأهل الكويت وتحقيق النجاح، لأن أحوال بلدنا تتطلب منا أن يقف كل شرفاء الكويت في وجه كل فساد حتى يتم القضاء عليه وغلق كل منافذه وأبوابه.

ذكرى الرشيدي

دعا إلى عدم اتباع أسلوب المحاصصة في اختيار وزراء المرحلة

عسكر: نحتاج وزراء لا مطامع لهم وآمالهم لا تنتهي عند حد الكرسي

أكد مرشح الدائرة الرابعة عضو مجلس الأمة الأسبق عسكر العنزي أهمية أن يتولى المجلس المقبل، فضلا عن الحكومة، قضية إعادة بناء النظرة المشرقة للوطن وتقريب المسافات بين أطيافه، مشيرا إلى أنه لابد من تغيير قناعات البعض، وجعله مؤمنا بأن الوطن أسمى من كل الانتماءات الأخرى.

وقال عسكر: «إن الحكومة في بداية النظام الديموقراطي كانت قوة لا يستهان بها، إلا أنها مع مرور الوقت وبعد أن اكتسبت بعض القوى السياسية الخبرة المطلوبة، باتت حكومتنا غير قادرة على المجابهة، وتسقط بالجولة الأولى».

ودعا عسكر إلا عدم اتباع أسلوب المحاصصة في اختيار وزراء المرحلة المقبلة، وتحدث عن نظام المحاصصة الذي طال الحكومة، مؤكدا أن الكويت بحاجة إلى وزراء لا مطامع لهم، وآمالهم لا تنتهي ولا تقف عند حد كرسي في تلك الوزارة.

وأضاف عسكر: «من المفترض أن تعي الحكومة الأمر، وتقف وقفة تصحيحية لتغيير هذا الواقع المؤلم ومن دون هذه الوقفة التي يلعب فيها الناخب دورا كبيرا سيلد البلد أزمة وراء أزمة».

ذكر عسكر، أن الكويت حبلى بالمشاريع وللخطط التنموية التي لم تر النور منذ السبعينيات، كما أن المئات من المشاريع قابعة في أدراج الوزارات والمؤسسات، وبعد أن كانت الكويت تقدم العون للدول المجاورة، باتت غير منتجة وتعيش حالة من التداخل بين أعمال السلطتين.

وتحدث عن القضايا التي تقع ضمن أولوياته فقال عسكر: جعل التعليم مهنة شاقة كان أولوية سابقة مازال الأمل يحدوني بحلها، وكذلك كلي أمل بحل قضية البدون قريبا، فضلا عن معالجة قضية قانون الجنسية «المشوش»، حيث تحتوي بيوت الكويت على أشكال متعددة من الجنسية، فالأب «مادة خامسة والزوجة «وفقا للمادة الأولى» وكل واحد من أفراد الأسرة الواحدة في واد، مشيرا إلى أن هذه القضية ملموسة وموجودة في كل بيت ولا تخفى على أحد.

عسكر العنزي

خلال ندوة نظمها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع المملكة المتحدة وايرلندا

ندوة «نعم لكويت أفضل»: القضاء على شراء الأصوات سبيلنا للنائب المثالي

نظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت «فرع المملكة المتحدة وايرلندا» ندوة حوارية عن الاوضاع السياسية التي تمر بها الكويت وتطلعات شريحة الشباب نحو مجلس الامة المقبل، وجاءت الندوة تحت عنوان «نعم لكويت افضل» وحاضر بالندوة د.غانم النجار، د.محمد الفيلي، د.محمد الظفيري. وناقشت الندوة اهمية المرحلة المقبلة في ظل ما شهدته الساحة من اقالة الحكومة وحل مجلس الامة ودور الشباب في الحراك السياسي خصوصا ان الاتحادات الطلابية والقوى الشبابية كان لها دور مؤثر في رسم ملامح كويت المستقبل بعد محاربة رؤوس الفساد.

في البداية اعتبر الخبير الدستوري د.محمد الفيلي انه حينما نتحدث عن المرحلة السياسية المقبلة للانتخابات البرلمانية فلابد من معالجة بعض العيوب التي طرأت على بعض السياسيين، حيث اصبحنا نفتقد الشفافية المطلوبة من بعض السياسيين والنواب والدليل على ذلك قضية الايداعات المليونية والتي اثارت الشعب الكويتي وطالبت النواب بضرورة المحاسبة الجدية بهذا الامر.

وقال الفيلي ان البرلمان يمثل ارادة الامة كبيرا وصغيرا، لذلك فالشعب الكويتي امام اختبار صعب لاختيار من يمثلهم في مجلس الامة المقبل، واذا اردنا الا يصل الى المجلس سوى النائب المثالي فعلينا بالاختيار السليم والقضاء على شراء الاصوات والابتعاد عن الراشي والمرتشي والابتعاد عن المحسوبية التي تتعلق بالطوائف والقبائل وغيرها، مطالبا الشباب بضرورة ممارسة دوره الرقابي والتشريعي على النواب الذين اعلنوا ترشحهم ومحاسبتهم منذ بداية المجلس الى ان يتم حل البرلمان، والا يسمحوا لاحد بان يستخدمهم كوسيلة ضغط في الامور التي تكون لمصالح شخصية.

بدوره اكد د.محمد الظفيري ان الشباب هم قادة التغيير وعليهم متابعة مسؤولية اختيار النواب الجدد وايصال الكفاءات لان البلاد لا تتحمل اكثر من ذلك، وذكر بحل البرلمان حلا غير دستوريا عام 1986، حيث خرج الاتحاد الوطني لطلبة الكويت واستنكر هذا الفعل عن طريق بيان صحافي والذي بسببه تعرض للتهديد والضرب ولكن استطاع ان يؤثر ويسجل موقفه، ومن ضمن المواقف ايضا في عام 2006 كانت بصمة واضحة للحراك الشبابي عندما اصر على تطبيق الدوائر الخمس التي اقرت بالاتفاق القانوني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأكد الظفيري ان المرحلة المقبلة بحاجة الى وقفة جادة من جميع فئات المجتمع للاصلاح حيث ان البلاد مرت بأسوأ وضع سياسي في تاريخها والضحية كانت الديموقراطية واهانة ابناء الشعب الكويتي من خلال ضربهم، كما ان الحكومة السابقة زورت الحقائق على المواطنين وكان التغيير ضرورة ملحة، محذرا من انه في حال استمر الوضع كما كان عليه فسنسقط سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وبين الظفيري ان المال السياسي تم استخدامه من قبل، ولكن ما حدث في قضية الايداعات المليونية كان هناك ولاول مرة دليل ادانة بأن الحكومة فاسدة، وان ثلث اعضاء المجلس تم توجيه الاتهام لهم في تلك القضايا، حيث تمكنت الحكومة بكل اسف من شراء ذمم بعض النواب ويعد ذلك بمثابة تخطيط حكومي من اجل الاسهام في تزوير الحقائق على الشعب الكويتي، اضافة الى منح البعض مناصب قيادية لاقربائهم في مختلف قطاعات الدولة، متسائلا كيف لمجلس امة وحكومة بهذا الوضع ان يستمرا؟ فتحية للشباب الذين ساهموا في حل البرلمان، ولفت الى ان المرشح المثالي الذي يستحق الوصول للبرلمان يجب ان يكون قادرا على ممارسة التشريع والرقابة ولا يسمح بأي مخالفات، ويستطيع تفعيل ادواته الدستورية من خلال المحاسبة السياسية.

بدوره اكد استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.غانم النجار ان السياسة لا تتعامل مع المثاليات ومن الصعب وجود مرشح مثالي يتمتع بجميع المواصفات لان طبيعة السياسة هي التغير، وقال ان الفترة الماضية شهدت تطورا كبيرا في الحراك الشبابي واصبح تأثيره أقوى من السابق، فقد شهدت ساحة العدل ميدان تحرير مصغر جمعهم رابط واحد وهو محاربة الفساد، مشيرا الى ان الصراع طبيعة ثابتة في نفوس البشر والديموقراطية هي الوسيلة للتقليل من هذا الصراع، ومن يقل ان الديموقراطية مجرد صناديق انتخاب فذلك انتقاص من الديموقراطية وعزل لفكرتها العامة. وقال د.النجار ان من اسباب الفشل السياسي في الكويت ان الشعب «محكوم» بين المجلس والحكومة ودور الشعب مقصور على الذهاب لصناديق الانتخاب كل 4 سنوات في حال اكتملت دورة المجلس، فمن يستطيع الحصول على الاغلبية داخل البرلمان يفعل ما يشاء بعيدا عن رغبة جميع شرائح المجتمع من شباب وكبار سن ونساء واطفال.

وبين د.النجار ان الشباب كان لهم دور بارز وفعال في تحريك الاحداث الاخيرة، وكنا نرى ان من لديه قضية ما يريد تحريكها فإنه كان يلجأ لاحد النواب، ولكن باعتقادي ان الفترة المقبلة من يريد تحريك قضية ما سيلجأ لشريحة الشباب نظرا لفاعليتهم. واشار د.النجار الى ان هناك من يتهم عضوات المجلس بأنهن السبب في الاداء البرلماني الضعيف وهذا القول مردود عليهم لان عدد العضوات 4 فقط وباقي المجلس من الرجال، وقال ان وصول 4 عضوات للمجلس بعد حصول المرأة على حقها في الترشح يعد سابقة مشرفة للمرأة الكويتية وللعمل البرلماني الكويتي خاصة انهن وصلن للبرلمان عن طريق الصندوق وليس عن طريق الكوتا كما هو معمول به في بعض الدول، لافتا الى انه يجهز لبحث عن أن المرأة الكويتية هي الاسرع للوصول للبرلمان بعد حصولها على حقوقها تمهيدا لتقديمه لموسوعة غينيس.

واوضح د.النجار ان كل انتخابات تكون لها عواملها المؤثرة، ووصف الانتخاب المقبلة بأنها ستكون فريدة من نوعها حيث هناك عدد 28 نائبا لديهم مشاكل قانونية مختلفة بغض النظر عن نوعية تلك القضايا ولكن هذا شيء جديد بالانتخابات، متوقعا ان تشهد فترة الانتخابات المقبلة صراعا شرسا بين المرشحين واساليب ملتوية من تشويه السمعة وغيرها وقد بدأت بالفعل من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ولكن في النهاية ستكون الانتخابات المقبلة اكثر جودة لتحسين العمل السياسي والبرلماني.

اما رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع المملكة المتحدة وايرلندا محمد العازمي فأكد ان الشباب الكويتي كان له دور بارز في كشف فساد بعض اعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية وحل البرلمان بعد ان اعلنت القوى الطلابية عن رفضها لهذا الفساد وتم تنظيم الندوات والاعتصامات المنددة بهذا الفساد الى ان تم اسقاطهم.

● محمد المجر

د.غانم النجار ود.محمد الفيلي ود.محمد الظفيري خلال ندوة «نعم لكويت أفضل» (محمد مرسي)

الفيلي: أصبحنا نفتقد الشفافية من بعض السياسيين والنواب